تحرك عاجل

تجديد الاعتقال الإداري لبرلمانية

تُجدد إسرائيل للمرة الثالثة الاعتقال الإداري لخالدة جرار، لمدة أربعة أشهرٍ إضافية دون أن تُوجه لها تهمة أو أن تقدم للمحاكمة. وهي نائبة برلمانية فلسطينية وشخصية سياسية بارزة.

في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2018، وافقت محكمة عوفر العسكرية بالضفة الغربية المحتلة على تجديد الاعتقال الإدراي **لخالدة جرار** لمدة أربعة أشهرٍ إضافية. ويجب أن يراجع قاض عسكري أمر تجديد فترة الاعتقال التي من المقرر أن تنتهي في 28 فبراير/شباط 2019؛ إلا أنه لم يُحدد موعد الجلسة بعد. وتُحتجز خالدة جرار النائبة البرلمانية الفلسطينية، في سجن هشارون بوسط إسرائيل منذ 2 يوليو/تموز 2017؛ حيث أصدر الحاكم العسكري للضفة الغربية بحقها أمرًا بالاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر في 12 يوليو/تموز 2017؛ ومنذ ذلك الحين، جُدد الأمر ثلاث مرات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 و17 يونيو/حزيران 2018 و25 أكتوبر/تشرين الأول 2018. وعلى الرغم من أن أقصى مدة لكل أمر بالاعتقال الإداري ستة أشهر، يُمكن تجديد كل أمرٍ، بموجب القانون الإسرائيلي، إلى أجل غير مسمى؛ كما لا يتوفر أي ضمان بإطلاق سراح خالدة جرار في 28 فبراير/شباط 2019.

كما أن خالدة جرار هي الفلسطينية الوحيدة التي تحتجزها السلطات الإسرائيلية رهن الاعتقال الإداري. ووفقًا لـ"مؤسسة الضمير"، منظمة حقوق الإنسان الفلسطينية التي شغلت خالدة جرار بها منصبي نائب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي السابق؛ نظمت هي وسجينات فلسطينيات أخريات بسجن هشارون سلسلة من الاحتجاجات منذ 6 سبتمبر/أيلول 2018؛ إذ احتججن على أوضاع اعتقالهن وتركيب كاميرات مراقبة في ساحة السجن، حيث يطبخن ويغسلن ثيابهن ويصلين ويمارسن الرياضة. وتعتبر السجينات أن هذا الإجراء يشكل انتهاكًا لحقهن في الخصوصية. فلمدة 57 يومًا، قاطعن الخروج إلى "الفورة" (وهو الوقت المخصص للترويح في ساحة السجن) ببقائهن داخل زنازينهن. وفي رد انتقامي على احتجاجاتهن، حُرمت السجينات من تلقي زيارات من قبل أسرهن.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الإنكليزية أو العبرية، لدعوة السلطات الإسرائيلية إلى ما يلي:

- إما أن تطلق سراح خالدة جرار وغيرها من المعتقلين إداريًا، أو أن توجه تتهم على جناح السرعة بارتكاب جريمة جنائية معترف بها دولياً، وتحاكمهم في ظل إجراءات تتقيد بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛
- أن تتخذ خطوات فورية لإنهاء ممارسة الاعتقال الإداري؛
- ألا تعاقب السجناء والمعتقلين على احتجاجهم على أوضاع السجون.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 14 ديسمبر/كانون الأول 2018 إلى الجهات التالية:

Minister of Defence

Avigdor Leiberman

Ministry of Defence

37 Kaplan Street, Hakirya

Tel Aviv 61909, Israel

Email: minister@mod.gov.il

pniot@mod.gov.il

Fax: +972 3 691 6940

Salutation: Dear Minister

Commander of the IDF – West Bank

Major-General Roni Numa

GOC Central Command

Military Post 02367, Battalion 877

Israel Defence Forces, Israel

Fax: +972 2 530 5741, +972 2 530 5724

Salutation: Dear Major-General

وتُرسل نسخ إلى:

Minister of Public Security

Gilad Erdan

Kiryat Hamemshala

PO Box 18182

Jerusalem 91181, Israel

Fax: +972 2 584 7872

Email: gerdan@knesset.gov.il

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا التحديث الرابع للتحرك العاجل UA 187/17. وللمزيد من المعلومات، انظر:

www.amnesty.org/ar/documents/mde15/8769/2018/en/

Field Co

تحرك عاجل

تجديد الاعتقال الإداري لبرلمانية

معلومات إضافية

خالدة جرار نائبة برلمانية فلسطينية، تبلغ من العمر 54 عامًا، وتجاهر بانتقاد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وكذلك التعاون الأمني بين القوات الفلسطينية والإسرائيلية. كما أنها عضو بمجلس إدارة "مؤسسة الضمير"، منظمة لحقوق الإنسان، وعضو بالتعيين في "اللجنة الوطنية الفلسطينية العليا" المسؤولة عن المتابعة مع "المحكمة الجنائية الدولية". وتناصر خالدة جرار بشدة حقوق السجناء الفلسطينيين وأسرهم.

وعلى مدار عقود، تعرضت خالدة جرار للمضايقة والترهيب من قِبل السلطات الإسرائيلية بسبب انخراطها في العمل السياسي ومجال حقوق الإنسان. فقد وضعتها السلطات تحت حظر السفر منذ 1998. ورُفع الحظر مرة واحدة فقط لمدة يومين في 2010، كي يتسن لها السفر إلى الأردن لإجراء فحوصات طبية، وتلقي العلاج بسبب مشكلة صحية مزمنة بالغة. وأعلنت السلطات الإسرائيلية مرارًا وتكرارًا أنها تمثل خطرًا على الأمن، ولكن لم تتهمها بارتكاب أي جريمة جنائية حتى أبريل/نيسان 2015. فاعتقلها جنود إسرائيليون، في 2 إبريل/نيسان 2015، في منزلها برام الله، واحتجزوها قيد الاعتقال الإداري. وفي 15 أبريل/نيسان 2015، وجهت النيابة العسكرية لها، في جلسة مراجعة أمر اعتقالها الإداري، 12 تهمةً، شملت عضويتها في "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، الفصيل السياسي الذي تحظره إسرائيل، والتحريض على اختطاف جنود إسرائيليين؛ إلا أنها نفت هذا الاتهام جملةً وتفصيلاً، وزعم محاموها أنه لا يستند إلى أي أساس قانوني أو وقائعي. وأدينت خالدة جرار بأربعة من التهم، شملت تهمة التحريض على اختطاف الجنود، في أعقاب محاكمة جائرة أمام محكمة عسكرية إسرائيلية لم تُلب المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وأمضت 14 شهرًا داخل السجن، ثم أُطلق سراحها في 3 يونيو/حزيران 2016، مع وقف تنفيذ حكم بسجنها لمدة خمسة أعوامٍ.

ووفقًا لما ذكره شهود عيان، داهم حوالي 50 جنديًا إسرائيليًا مسلحًا منزل خالدة جرار في رام الله بالضفة الغربية المحتلة في 2 يوليو/تموز 2017، في حوالي الساعة الرابعة فجرًا، واعتقلوها. كما صادر الجنود هاتف خالدة جرار وحاسوبها المحمول والقرص الصلب لحاسوب منزلها. وظلت محتجزة رهن الاعتقال الإداري بسجن هشارون لما يزيد عن عامٍ، دون أن تُوجه لها تهمة أو أن تحاكم. وينتهك نقل خالدة جرار إلى سجن هشارون القانون الإنساني الدولي؛ إذ يجب أن يُحتجَز المعتقلون من الأراضي المحتلة في الأرض المحتلة، وليس في أرض القوة المحتلة.

وتستخدم إسرائيل الاعتقال الإداري – الذي عملت به ظاهريًا كإجراءٍ استثنائي لاحتجاز الأشخاص الذين يشكلون خطرًا جسيمًا ووشيكًا على الأمن – كبديل لنظام العدالة الجنائية لاعتقال واتهام ومحاكمة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم جنائية، والذين لم تتوفر ضدهم أدلة كافية يُعتد بها، أو لاعتقال الأشخاص الذين لا ينبغي أن يُعتقلوا على الإطلاق. وعلى الرغم من أن أقصى مدة للاعتقال هي ستة أشهر بموجب كل أمر اعتقال، يمكن تجديده إلى أجلٍ غير مسمى؛ ومن ثم، فإن منظمة العفو الدولية ترى أن بعض الفلسطينيين المعتقلين إداريًا لدى إسرائيل سجناء رأي، احتُجزوا لمجرد الممارسة السلمية لحقهم في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها.

ووفقًا لما ذكرته "مؤسسة الضمير"، منظمة حقوق الإنسان الفلسطينية، فإن إسرائيل بدءًا من سبتمبر/أيلول 2018 تحتجز 465 شخصًا رهن الاعتقال الإداري دون توجيه تهم لهم، أو تقديمهم إلى المحاكمة، من بينهم ثلاثة أطفال وعضوان بـ"المجلس التشريعي الفلسطيني".

الاسم: خالدة جرار

النوع: أنثى